

المحاضرة الثالثة بعنوان

تابع: أقسام خبر الآحاد

ثانياً : العزيز

- 1- تعريفه: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.
- 2- شرح التعريف: أن يوجد راويين اثنين في كل طبقة، وإذا زاد عن هذا العدد فلا يضر.
- 3- مثاله: حديث: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين).
- 4- أشهر المصنفات فيه: لم يصنف العلماء مصنفات خاصة بالحديث العزيز، والظاهر أن ذلك لقلته، ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

ثالثاً: الغريب

- 1- تعريفه: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.
- 2- شرح التعريف: هذا الراوي الواحد؛ إما أن يكون في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقاته.
- 3- تسمية ثانية له: يطلق كثير من العلماء على الغريب بأنه الفرد، على أنهما مترادفان، وبعضهم: فرق بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته.
- 4- أقسامه: يقسم الغريب إلى قسمين:
 - الغريب المطلق أو الفرد المطلق.
 - أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده.
 - ب- مثاله: حديث: (إنما الأعمال بالنيات...)، تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
 - الغريب النسبي أو الفرد النسبي:
 - أ- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده.
 - ب- مثاله: حديث: مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر)، تفرد به مالك، عن الزهري.
 - ج- سبب التسمية: أن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

5- من أنواع الغريب النسبي:

- تفرد ثقة برواية الحديث.
- تفرد راو معين عن راو معين.
- تفرد أهل بلد أو أهل جهة.
- تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى.

6- تقسيم آخر له: قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى قسمين:

- غريب متناً وإسناداً : وهو الحديث الذي تفرد براوية متنه راو واحد.
- غريب إسناداً ، لا متناً : كحديث روى متنه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر.

7- من مظان الغريب:

- مسند البزار.
- المعجم الأوسط: للطبراني.

8- أشهر المصنفات فيه:

- غرائب مالك: للدار قطني.
- الأفراد: للدار قطني.
- السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة: لأبي داود السجستاني.

أقسام خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه

- أولاً: خبر الآحاد المقبول: وهو ما ترجح صدق المُخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.
- ثانياً: خبر الآحاد المردود: وهو ما لم يترجح صدق المُخبر به، وحكمه: لا يحتج به، ولا يجب العمل به.

أولاً : خبر الآحاد المقبول

الأول: أقسام المقبول: وهو أربعة أقسام:

- 1- الصحيح لذاته.
- 2- الصحيح لغيره.
- 3- الحسن لذاته.
- 4- الحسن لغيره.

الثاني: أقسام المقبول: من حيث المعمول به، وغير المعمول به:

- 1- المُحكّم، ومختلف الحديث.
- 2- ناسخ الحديث ومنسوخه.

1- الصحيح لذاته.

1- تعريفه: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ، ولا علة.

2- شرح التعريف: حتى يكون الحديث صحيحا يجب توافر ما يلي:

أ- اتصال السند. ب- عدالة الرواة. ج- ضبط الرواة. د- عدم الشذوذ. هـ- عدم العلة.

3- شروطه: حتى يكون الحديث صحيحا يشترط فيه خمسة شروط، هي:

أ- اتصال السند. ب- عدالة الرواة. ج- ضبط الرواة. د- عدم الشذوذ. هـ- عدم العلة.

4- مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالطور).

فهذا الحديث صحيح؛ لتوافر شروطه الخمسة، وهي:

أ- سنده متصل. ب- رواه عدول. ج- ضابطون. د- ليس فيه شذوذ. هـ- ليس فيه علة.

5- حكمه: وجوب العمل به، وأنه حجة من حجج الشرع؛ بإجماع المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.

6- المراد بقولهم: هذا حديث صحيح؛ أي أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، أما قولهم: هذا حديث غير صحيح؛ أي لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها.

7- هل يجزم في إسناد أنه أصح الإسناد مطلقا؟

الراجح أنه لا يجزم بذلك؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ومع ذلك فقد نُقل عن بعض المحدثين القول بأنه أصح الأسانيد، وإليك هذه الأقوال:

أ- الزهري، عن سالم، عن أبيه رضي الله عنه، وهو قول إسحاق بن راهويه، وأحمد.

ب- ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رضي الله عنه، وهو قول ابن المديني، والفلاس.

ج- الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه، وهو قول ابن معين.

د- الزهري، عن علي بن الحسن، عن أبيه، عن علي رضي الله عنهما، وهو قول أبو بكر بن أبي شيبة.

هـ- مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وهو قول البخاري.